

سلسلة مواقف مضيئة في تاريخ الإسلام

الحلقة الرابعة والثلاثون

سقوط الأندلس... حين غاب سلطان الخلافة فتقدم الأعداء

لم يكن سقوط الأندلس نهاية لمدينة أو انحساراً لوجود سياسي في بقعة من الأرض، بل كان إعلاناً مدوياً عن نتيجة حتمية لمسار طويل من التفكك السياسي والانفصال عن الكيان الجامع للأمة. ثمانية قرون من الحكم بالإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية انتهت بتسليم غرناطة، آخر معاقل المسلمين، بعد أن تآكل البناء من الداخل قبل أن يُهاجم من الخارج.

إن قراءة هذا الحدث قراءة منضبطة تقتضي النظر إليه من زاوية النظام السياسي في الإسلام، لا من زاوية العاطفة أو الرثاء التاريخي. فالأندلس لم تسقط لأن العدو كان أقوى فحسب، بل لأنها انفصلت عملياً عن مركز الخلافة، ثم تحولت إلى دويلات متناحرة فيما عُرف بعصر الطوائف. وهنا يكمن جوهر الدرس: الإسلام يحفظه كيان سياسي واحد يوحد الأمة تحت إمام واحد، فإذا تعددت الكيانات وتصارعت، أصبح كل كيان أضعف من أن يصمد منفرداً.

في بدايات الفتح، كانت الأندلس جزءاً من دولة الخلافة، تتحرك ضمن سياسة واحدة، وتستمد قوتها من وحدة السلطان. لكن مع ضعف الصلة السياسية بالمركز، وقيام إمارات متنافسة، بدأ منطق المصلحة الضيقة يطغى على مفهوم وحدة الأمة. فتحالف بعض ملوك الطوائف مع الممالك النصرانية ضد جيرانهم من المسلمين، ودُفعت الأموال، واستُعين بالعدو الخارجي لترجيح كفة داخلية. هذا السلوك لم يكن مجرد خطأ سياسي عابر، بل هو انحراف عن أصل شرعي يوجب وحدة المسلمين تحت راية واحدة ويحرم تمكين العدو من رقابهم أو إيعانته عليهم.

إن أخطر ما أصاب الأندلس لم يكن الهجوم العسكري، بل انهيار مفهوم أن المسلمين أمة واحدة لها سلطان واحد. عندما تحولت الأندلس إلى دويلات، أصبح كل حاكم يسعى لتثبيت ملكه، ولو على حساب الكيان الإسلامي كله. ومع مرور الزمن، تراجعت روح الجهاد بوصفه سياسة دولة تحمل الدعوة، وحل محلها منطق البقاء المحلي، والمساومات المرحلية، والرهان على توازنات مؤقتة.

كما أن الترف السياسي والانشغال بالصراعات الداخلية أضعفا الجبهة الداخلية. لم يعد الحكم قائماً على مشروع واضح لحمل الإسلام، بل انحصر في إدارة رقعة جغرافية محدودة. ومع غياب الكيان الجامع، لم تعد هناك قوة مركزية قادرة على حشد طاقات الأمة كلها للدفاع عن الثغر الأندلسي. وهكذا تُركت الأندلس تقاتل وحدها، حتى سقطت مدنها تباعاً، مدينةً بعد أخرى.

إن سقوط غرناطة لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل خاتمة لمسار بدأ يوم فُتح باب الانقسام، ويوم قُدِّم الحفاظ على الكرسي المحلي على الحفاظ على وحدة الأمة. ولو كانت الأندلس جزءاً من دولة خلافة قوية موحدة، لما استطاعت الممالك النصرانية المتفرقة أن تستفرد بها. والتاريخ يثبت أن المسلمين حين كانوا موحدين تحت سلطان واحد، واجهوا قوى أعظم منهم عدداً وعتاداً وانتصروا. أما حين تفرقوا، أصبح كل جزء منهم هدفاً سهلاً.

الدرس الذي يقدمه سقوط الأندلس للأمة اليوم بالغ الوضوح؛ التجزئة السياسية أصل البلاء. فما تعيشه بلاد المسلمين من حدود مصطنعة وكيانات قطرية متنازعة هو إعادة إنتاج لعصر الطوائف بصورة معاصرة. لكل دولة حساباتها الضيقة، وتحالفاتها الخاصة، وأولوياتها المحلية، التي تتعارض مع مصلحة الأمة الكبرى. وفي ظل هذا الواقع، يصبح من السهل على الغرب أن يتدخل، وأن يفرض شروطه، وأن يُضعف أي قطر بمفرده.

كما يكشف الحدث أن الاكتفاء بالشعارات الدينية دون وجود كيان سياسي يطبق الإسلام كاملاً لا يحمي الأمة. فقد بقي في الأندلس علماء ومساجد ومظاهر إسلامية، لكن غياب الدولة الجامعة جعل هذه المظاهر عاجزة عن حماية الوجود الإسلامي سياسياً وعسكرياً. فالإسلام ليس شعائر روحية فحسب، بل نظام حكم وسياسة وجهاد ورعاية شؤون.

إن استعادة العزة لا تكون بالبكاء على الأطلال، بل بفهم السنن التي تحكم قيام الدول وسقوطها. وحدة السلطان فرض شرعي، وليست خياراً. ووجود خليفة واحد للأمة يطبق الإسلام ويحمل الدعوة هو صمام الأمان الذي يمنع تكرار مأساة الأندلس. فحين تكون الأمة جسداً سياسياً واحداً، لا يستطيع العدو أن ينفرد بطرف منه دون أن يواجه الكل.

سقوط الأندلس ليس قصة ماضٍ، بل تحذير مستمر فالأمة التي تتخلى عن كيانها السياسي الجامع، وتقبل بالتجزئة والصراعات المحلية، تفتح الباب لانحسار سلطانها ولو بعد حين. أما الأمة التي تعيد بناء نفسها على أساس الإسلام، وتوحد سلطانها، وتجعل السيادة للشرع وحده، فإنها تملك مقومات البقاء والتمكين.

بين غرناطة الأمس وواقع اليوم رابط واضح: إما وحدة تحت راية واحدة وسلطان واحد، وإما تكرار دروس السقوط بأشكال جديدة. والتاريخ لا يجامل أمة تُحمل شروط بقائها.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية مصر